الأمم المتحدة

A/HRC/51/14

الجمعية العامة

Distr.: General
22 June 2022
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الحادية والخمسون

12 أيلول/سبتمبر – 7 تشرين الأول/أكتوبر 2022

البندان 2 و3 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

حلقة نقاش فيما بين الدورات بشأن التحديات والممارسات الجيدة في مجال منع الفساد، وأثر الفساد على التمتع بحقوق الإنسان في سياق جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)

تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

موجز

يعرض هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 7/47، موجزاً لحلقة النقاش فيما بين الدورات بشأن التحديات والممارسات الجيدة في مجال منع الفساد، وأثر الفساد على التمتع بحقوق الإنسان في سياق جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، التي عقدت في 15 شباط/فبراير 2022.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

1- قرر مجلس حقوق الإنسان، في قراره 7/47، أن يعقد، قبل دورته الخمسين، حلقة نقاش فيما بين الدورات بشأن التحديات والممارسات الجيدة في مجال منع الفساد، وأثر الفساد على التمتع بحقوق الإنسان في سياق جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وقرر أيضاً أن تكون المناقشات مُيسّرة تماماً للأشخاص ذوي الإعاقة. وبموجب القرار نفسه، طلب المجلس إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية) أن تنظم حلقة النقاش المذكورة أعلاه بالتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وأن تنسق مع الجهات المعنية، بما فيها الدول والمنظمات الدولية والإقليمية واللجنة الاستشارية وهيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان وسائر وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ذات الصلة، في إطار ولاية كل منها؛ وطلب أيضاً إلى المفوضية أن تعد تقريراً موجزاً عن حلقة النقاش المذكورة أعلاه وأن تقدمه إلى المجلس في دورته الحادية والخمسين.

2- وعقدت حلقة النقاش في 15 شباط/فبراير 2022، وشارك في تنظيمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وتولى الرئاسة رئيس مجلس حقوق الإنسان. وأدلى كل من نائبة مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ورئيسة فرع الفساد والجريمة الاقتصادية في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بملاحظات افتتاحية.

3- وأدار النقاش عميد الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد، توماس ستيلزر. وكان أعضاء فريق المناقشة كما يلي: عضو في الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال، أنيتا راماساستري؛ والرئيس بالإنابة لوحدة إدارة النظم الصحية وسياساتها في منظمة الصحة العالمية، ديفيد كلارك؛ وأمينة الشفافية في رئاسة كولومبيا، بياتريس إيلينا لوندونو؛ ورئيسة وحدة الاتفاقيات في منظمة الشفافية الدولية، جيليان ديل.

4- وأعقبت العروض التي قدمها المتكلمون مناقشات تفاعلية شارك فيها ممثلو الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية. ورد أعضاء حلقة النقاش على الأسئلة والتعليقات التي قدّمها الحضور وأدلوا بملاحظات ختامية. وأدلى مدير النقاش بملاحظات ختامية بعد حلقة النقاش. واختتم الرئيس الاجتماع.

5- وكانت حلقة النقاش مُيسّرة للأشخاص ذوي الإعاقة. وجرى بث الاجتماع على شبكة الإنترنت وتسجيله[1].

ثانياً- افتتاح الحلقة

6- أشارت نائبة المفوضة السامية في ملاحظاتها الافتتاحية إلى أن الفساد، كما متعارف عليه على نطاق واسع في منظومة الأمم المتحدة، يمثل تهديداً لاستقرار المجتمعات وأمنها وله أثر سلبي على حقوق الإنسان، لأنه يمنع الدول من استخدام أقصى ما لديها من موارد متاحة لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأضافت أن أكثر من يشعرون بالعواقب البالغة الأثر المترتبة على الفساد هم أشد الناس تأخراً عن الركب أصلاً. وأعربت عن أسفها لأن جائحة كوفيد-19 كانت بمثابة حافز للفساد، مما أضعف خطط الحماية الاجتماعية والنظم الصحية. وينبغي لمساعي التصدي للأوبئة وجهود مكافحة الفساد أن تحترم مبادئ حقوق الإنسان المتمثلة في المساواة وعدم التمييز والمشاركة والكرامة وتحمي هذه المبادئ.

(1) https://media.un.org/en/asset/k1m/k1m17vuj0f.

وأشادت نائبة المفوضة السامية بممارسات الشفافية، مثل الشراء الإلكتروني، والتعاقد المفتوح، ولوحات معلومات الإنفاق، التي تسمح لوكالات الرقابة ووسائط الإعلام والجمهور بالكشف عن مخاطر الفساد وردعها في العقود والمشتريات الحكومية، بما في ذلك تلك التي تتم أثناء حالات الطوارئ. ووجهت الانتباه أيضاً إلى دور الحيز المدني القوي الذي لا غنى عنه، بما ينطوي عليه من حرية التعبير والتجمع السلمي، والقضاء المستقل، ووسائط الإعلام الحرة والمستقلة، والحماية الكافية للجهات الفاعلة في مجال مكافحة الفساد، والمبلغين عن المخالفات، وغيرهم من المدافعين عن حقوق الإنسان.

7- وأشارت رئيسة فرع الفساد والجريمة الاقتصادية في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى الأثر الضار المترتب على الفساد في حقوق الإنسان. وقالت إن الفئات الضعيفة والمهمشة، التي كانت أكثر اعتماداً على السلع والخدمات العامة، قد عانت معاناة غير متناسبة مقارنة بغيرها. وأضافت أن من تولوا التحقيق في الفساد والإبلاغ عنه ومقاضاة مرتكبيه يواجهون خطراً أكبر بالتعرض لانتهاكات حقوق الإنسان. وفي سياق جائحة كوفيد-19، تسبّب الفساد، سواء منه ما تعلق باختلاس أموال الطوارئ أو التلاعب بمشتريات موارد القطاع الصحي، في إضعاف آثار تدابير التصدي للجائحة والتعافي منها. وشددت على العلاقة الوثيقة بين اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وحماية حقوق الإنسان، وسلطت الضوء على المادة 13 من الاتفاقية بشأن مشاركة المجتمع، والمادة 10 بشأن الحصول على المعلومات، والمادة 30 بشأن حقوق المدعى عليهم، والمادتين 32 و33 بشأن حماية الشهود والخبراء والضحايا والأشخاص المبلّغين، والمادة 57 بشأن تعويض الضحايا. وقالت إن الاتفاقية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 مدخلان رئيسيان للتعافي بشكل أفضل من الجائحة وضمان التمتع الكامل بحقوق الإنسان. وشددت بوجه خاص على إعطاء الأولوية لتدابير مكافحة الفساد، واستخدام التكنولوجيا والبيانات المفتوحة لزيادة تدقيق الأداء الاجتماعي والمشاركة والشفافية، والأطر القانونية والتنظيمية والسياساتية القوية وتدابير الإنفاذ، بما في ذلك خطط التصدي للطوارئ التي تتسم بالشفافية والشمول والفعالية.

ثالثاً- التأثير السلبي لعدم إعادة الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع إلى بلدانها الأصلية في التمتع بحقوق الإنسان: التحديات المطروحة أمام التعاون الدولي الفعال والممارسات الجيدة في هذا المضمار

ألف- مساهمات المشاركين في حلقة النقاش

8- قدمت عضو الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال، أنيتا راماساستري، التقرير المواضيعي للفريق العامل لعام 2020 بشأن الصلة بين أعمال الفساد التي تكون ضالعة فيها كيانات تجارية وانتهاكات حقوق الإنسان، وضرورة قيام الدول وقطاع الأعمال والمجتمع المدني بربط خطة مكافحة الفساد بأهداف الأعمال التجارية وحقوق الإنسان (A/HRC/44/43). وقالت إن الفساد ينشأ في الكثير من الأحيان أثناء اندلاع الأزمات، لا سيما عندما تكون المؤسسات العامة ضعيفة. وقد هيّأت الجائحة مخاطر جديدة للفساد في كل قطاع، وسلطت الضوء على المخاطر التي يتعرض لها الناس بسبب انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بالأعمال التجارية، مما يتطلب اتخاذ إجراءات مسؤولة ومتسقة ومنسقة. وأضافت أن سلاسل المشتريات العامة وسلاسل التوريد العامة معرضتان للخطر البالغ وقد مثّلتا تحديين مترابطين. ومن شأن اختلاس الموارد الحيوية في سياق الفساد أن يهدد إعمال الحق في الصحة والحق في الحياة. وتوفر المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان الإطار الرئيسي للأعمال التجارية من أجل احترام حقوق الإنسان ومنع إلحاق الضرر بأصحاب الحقوق. وأوصى الفريق العامل بأن تُصنّف المؤسساتُ التجاريةُ خطرَ الفساد باعتباره مسألة قد

تُطرح لها في إطار التزامها ببذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان. وأوصى الفريق العامل أيضاً بأن تنهض الدول بمستوى شفافية عمليات صفقات الشراء العامة وأن تشترط بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان والكشف عن ملكية الانتفاع الفعلية. ودعت السيدة راماساستري الدول وقطاع الأعمال إلى أن تجدد على وجه الاستعجال التزامها بمنع الفساد من خلال التقيد بالصكوك الرئيسية، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

9- وناقش ديفيد كلارك، الرئيس بالنيابة لوحدة إدارة النظم الصحية وسياساتها في منظمة الصحة العالمية، كيف أن منظمة الصحة العالمية، في إطار ولايتها المتعلقة بالحق في الصحة، تدعم الدول الأعضاء لتعزيز جهودها في مجال الحوكمة للتصدي للفساد وأثره على تفاقم أوجه عدم المساواة. وباستخدام نهج قائم على الصحة العمومية ينْحُو إلى معالجة المشاكل، ركزت المنظمة على فهم الأسباب الجذرية للفساد في بيئات صحية محددة، ثم وضع الحلول وتقييم الفعالية، وتوسيع نطاق السياسات والبرامج اللازمة لأغراض التنفيذ، ورصد الأثر على النظم الصحية. ومن أجل الحد من مخاطر الفساد دون المساس بالقدرة على التصدي للجائحة بفاعلية في مجال الصحة العمومية، دعت منظمة الصحة العالمية إلى ما يلي: (أ) تحديد الأولويات على أساس المخاطر وتفصيلها حسب كل سياق بمفرده، لتحديد الآليات التي لها أكبر تأثير في الحوكمة والشفافية والمساءلة والتي يمكن إدماجها في جميع أنواع الاستجابة الصحية وأشكال التخطيط والتصميم؛ (ب) تركيز الجهود على أشكال الفساد التي تقوض بشدة نوعية وسرعة الاستجابة في مجال الصحة العمومية؛ (ج) تقديم الاستجابة من أصحاب مصلحة متعددين من أجل النهوض بمستوى الوعي، وسد الفجوة الفاصلة فيما بين الجهات المعنية بالصحة والحوكمة ومكافحة الفساد، وتعزيز الحوار والتعاون وزيادة الموارد المتاحة إلى أقصى حد. وشدد السيد كلارك على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات جماعية للتصدي للفساد، بما في ذلك تحسين تقاسم المعارف والشراكات والتنسيق والتعبئة.

10- وعرضت وزيرة الشفافية في رئاسة كولومبيا، بياتريس إيلينا لوندونو، الآليات المعمول بها في كولومبيا للتخفيف من مخاطر الفساد أثناء الجائحة، استناداً إلى التوصيات والمعايير الدولية. وقالت إن مكتب نائب الرئيس عمل مع كيانات حكومية أخرى لتعزيز الشفافية على جميع المستويات الحكومية فيما يتعلق بالمناقصات العامة، وأصدر مذكرات إلى مديري الدولة بشأن كيفية إدارة المشتريات في حالات الطوارئ، وأنشأ شبكة للامتثال العام، بما في ذلك مكتب للشفافية للبت في شكاوى المواطنين وتقاريرهم. وأُنشئت بوابات عامة مختلفة، تعرض معلومات عن المشتريات العامة التي تنظمها الوكالات المحلية الإقليمية واللامركزية، وتكشف الكيانات التي مُنحت الصفقات، والميزانيات والمخصصات المتعلقة بالجائحة. وهذه البوابات، التي يمكن لهيئات الرقابة والمواطنين الوصول إليها، تيسر تحديد المخاطر والإبلاغ عنها. وشملت الممارسات الجيدة الأخرى مبادئ توجيهية بشأن الشفافية بالنسبة لوكالات الدولة ومجموعة أدوات تتضمن توصيات وتوجيهات للموظفين العموميين. وبالإضافة إلى ذلك، عززت كولومبيا أيضاً إطارها وقواعدها المتعلقة بالشفافية من خلال سن قوانين ومبادرات جديدة، بما في ذلك القانون 2195 الذي يعتمد تدابير للشفافية ومنع الفساد، وقانون النزاهة لموظفي الخدمة المدنية، وسجل وطني للأعمال الهندسية غير المنجزة في القطاع العام للسماح بإشراف المواطنين، والنماذج الإلزامية للمناقصات، ورقابة المواطنين على برامج التغذية المدرسية، وتدابير مكافحة الاتجار بالأسلحة وغسل الأموال، وسجل بالأشخاص المعرضين للمخاطر المرتبطة بالسياسة.

11- وأشارت رئيسة وحدة الاتفاقيات في منظمة الشفافية الدولية، جيليان ديل، إلى أن مجلس حقوق الإنسان حدد عدداً من الحقوق الأساسية لجهود مكافحة الفساد، ولا سيما الحق في الحصول على المعلومات، وحرية التعبير والتجمع، واستقلال القضاء ونزاهته، والمشاركة في الشؤون العامة. والحكم

الرشيد والديمقراطية وسيادة القانون تؤدي أيضاً دوراً حاسماً. وسلطت الضوء على المواد التكميلية في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بما في ذلك المواد المتعلقة بالحصول على المعلومات، والشفافية في المشتريات والإدارة المالية للقطاع العام، والنزاهة في الجهاز القضائي ودوائر الادعاء العام. ولاحظت بجزع القيود المتزايدة المفروضة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك القيود الناشئة عن مساعي التصدي للجائحة، وما لها من تأثير في الحريات المدنية والحقوق الأساسية في مجال مكافحة الفساد. وخلال الجائحة، زاد تراجع الشفافية والمساءلة في المشتريات والإنفاق الحكومي. وأعربت عن أسفها لملاحظة أن نشطاء المجتمع المدني والصحفيين في العديد من البلدان يواجهون ترهيب الدولة وعنفها، والقيود المفروضة أثناء الجائحة التي تعوق الوصول إلى المعلومات ونشرها. وشددت على الحاجة إلى تعزيز التعاون بين الجهات الحكومية الدولية في جنيف وفيينا، ودعت إلى إشراك المجتمع المدني في الهيئات الفرعية لاتفاقية مكافحة الفساد وعملية استعراض الاتفاقية، ودعت إلى الشفافية الكاملة في التقارير القطرية التي تستعرض تنفيذ الاتفاقية.

باء - المناقشة التفاعلية

12- شملت الوفود التي أدلت ببيانات الاتحاد الأوروبي، وباكستان باسم منظمة التعاون الإسلامي، وبولندا، وأرمينيا، وسويسرا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وكوبا، والصين، والمغرب، وجورجيا، والنمسا، وجنوب أفريقيا، وأوكرانيا، والاتحاد الروسي، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، والمملكة العربية السعودية، وإندونيسيا، وليتوانيا. وشملت المنظمات غير الحكومية التي تناولت الكلمة في حلقة النقاش خلال جلسة التحاور مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان، ومؤسسة آربيل الدولية، ومؤسسة المزيد من الثقة، والمجلس الدولي لحقوق الإنسان[2].

13- وشدد المشاركون على أن الفساد يشكل تهديداً خطيراً لاستقرار المجتمعات وأمنها، ويقوض مبدأ الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون والأخلاق والعدالة. فالفساد يضر بقدرة الدول على زيادة الموارد المتاحة لإعمال حقوق الإنسان إلى أقصى حد ويعوق تحقيق أهداف التنمية المستدامة. واتفقوا على أن سرعة وتيرة التصدي الحكومي للجائحة وحجمه ربما زادا من خطر الفساد. فالفساد يعوق الجهود المبذولة لمكافحة الجائحة ويفاقم أوجه عدم المساواة. وقد عانى الأفراد كما الفئات الضعيفة، بمن فيهم النساء والأطفال والأشخاص ذوو الإعاقة، أكثر من غيرهم نظراً لاعتمادهم على المنافع العامة والخدمات الأساسية. وأعربت عدة وفود عن قلقها إزاء التدفقات المالية غير المشروعة. وتمثل حصائل الفساد والأصول المسروقة غير المعادة إلى أوطانها تكلفة اقتصادية ضخمة تتكبدها البلدان، ولا سيما البلدان النامية. فهي تحرم البلدان من الموارد التي يمكن استخدامها لولا ذلك لصالح شبكات الأمان الاجتماعي، والحصول على الغذاء، والإسكان، والصحة، والتعليم، والعمالة. وأدى تقليص الحيز المالي إلى تقويض جهود التعافي من الجائحة.

14- وأعربت الوفود عن تأييدها لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ودعت الدول إلى الوفاء بالتزاماتها بتنفيذ الاتفاقية تنفيذاً فعالاً، الأمر الذي يتطلب تعاوناً أقوى على أساس ثنائي ومتعدد الأطراف وثلاثي الأطراف وفيما بين بلدان الجنوب. وأيدت وفود عديدة تعزيز الصلات بين تدابير مكافحة الفساد وحقوق الإنسان. وحماية حقوق الإنسان أمر حاسم في مكافحة الفساد، كما أن منع الفساد يمثل ضرورة لا غنى عنها بالنسبة لحقوق الإنسان. ولتعزيز التآزر في تنفيذ المعايير والأهداف القانونية ذات الصلة،

(2) جميع البيانات متاحة على الرابط التالي: www.ohchr.org/en/hr-bodies/hrc/challenges-good-practices-prevention-corruption.

أوصى أحد الوفود بزيادة تبادل المعلومات المجمّعة عبر آليات وإجراءات مختلفة. وباستطاعة خبراء مكافحة الفساد أن يستفيدوا من المعلومات المتعلقة بحرية التعبير والحيز المدني ونزاهة القضاء واستقلاله التي تجمع في سياق الاستعراض الدوري الشامل والإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، بينما يستطيع خبراء حقوق الإنسان أن يستفيدوا من المعلومات المتعلقة بمدونات قواعد سلوك الموظفين العموميين، وشفافية الإدارة العامة والمساءلة فيها، وتجريم إساءة استخدام الوظائف وحماية المبلّغين عن المخالفات التي يتم جمعها أثناء استعراض تنفيذ الاتفاقية.

15- وشددت الوفود على أهمية الشفافية والمساءلة، ودعت إلى وضع أطر قانونية قوية تتماشى مع المعايير الدولية. وأشار البعض إلى أهمية الإنفاذ وحتمية مساءلة المستفيدين من عائدات الفساد. وشددت وفود أخرى على أهمية اتباع نهج وقائي لمكافحة الفساد، بما في ذلك التعليم، بغية بناء ثقافة النزاهة واتخاذ القرارات الأخلاقية، وتمكين الناس من معارضة الفساد. وشدد أحد الوفود على دور الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد بوصفها شريكاً رئيسياً في تعليم وتدريب المهنيين في مجال مكافحة الفساد.

16- وسلطت وفود عديدة الضوء على الدور الحاسم لوسائط الإعلام والمجتمع المدني في مكافحة الفساد. ولم تقدم منظمات المجتمع المدني خدمات حيوية فحسب، بل رفعت أصوات المهمشين عالياً وأدّت دوراً حاسماً في مساءلة الحكومات، وقدمت كذلك مساهمة إيجابية في عملية تقرير السياسات العامة. وأعربت وفود عديدة عن قلقها إزاء التهديدات الخطيرة التي يتعرض لها من يحاربون الفساد ويفضحونه. ودعت إلى تهيئة بيئة آمنة وتمكينية للمجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والمحامين والناشطين في مجال مكافحة الفساد. وأوصى أحد الوفود بإنشاء منصات للشباب للانخراط في أعمال حكومتهم والمشاركة فيها ومكافحة الفساد.

17- وعرضت الوفود أمثلة على الممارسات الجيدة في مجال مكافحة الفساد، بما في ذلك إقامة استراتيجيات وسلطات وطنية لمكافحة الفساد، وتعزيز البيئة والممارسات القانونية لمكافحة الفساد، والوصول إلى المعلومات، ورصد إدارة وتنفيذ سياسات التصدي لجائحة كوفيد-19، وآليات لإشراف المواطنين، واستخدام الأدوات الرقمية المتقدمة، بما في ذلك لأغراض صفقات الشراء العام والكشف عن الخدمات العامة وإتاحة الوصول إليها، وزيادة قدرة الدولة على التحقيق في حالات الفساد ومقاضاة مرتكبيها واسترداد الأصول، وإدماج نهج قائم على حقوق الإنسان في وضع السياسات العامة والأنشطة التشريعية، ومدونات قواعد السلوك في الخدمة العامة، وأدوات التعلم الإلكتروني لمنع الفساد، والامتثال، ونزاهة الخدمة العامة، والتدابير التثقيفية، وحملات التوعية.

18- وطلب أحد الوفود إلى أعضاء فريق المناقشة أن يناقشوا الكيفية التي يمكن بها لنهج قائم على حقوق الإنسان أن يحمي أضعف الفئات من الوقوع ضحايا للفساد، وما إذا كان يمكن قياس خطورة جرائم الفساد من خلال أثرها على حقوق الإنسان، وما هي قطاعات الفساد وأشكاله التي ينبغي أن تمنح الأولوية من خلال الجهود المشتركة. وسأل وفد آخر عما يمكن أن يفعله المجتمع الدولي لضمان مستوى كاف من الحماية للناشطين في مجال مكافحة الفساد والمدافعين عن حقوق الإنسان، ولضمان المساءلة عن الجرائم المرتكبة ضدهم.

جيم- ملاحظات ختامية من أعضاء فريق المناقشة

19- أوصت أنيتا راماساستري (الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال)، رداً على سؤال بشأن الأعمال الانتقامية والهجمات ضد الناشطين في مجال مكافحة الفساد وغيرهم من المدافعين عن حقوق الإنسان، بالتصدي لاستراتيجيات تحريك القضاء

ضد مشاركة الجمهور في الحياة العامة بوصف ذلك مسألة تتعلق بحقوق الإنسان ومكافحة الفساد. ولتعزيز اتساق السياسات، ينبغي للدول أن توطد التزام القطاع الخاص بالمبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، إلى جانب التعهدات بمكافحة الفساد في مجال المشتريات وائتمانات التصدير وغيرها من الحوافز على السلوك التجاري المسؤول.

20- وأوضح ديفيد كلارك (إدارة النظم الصحية وسياساتها، منظمة الصحة العالمية) أن عمل المنظمة في مجال مكافحة الفساد يهدف إلى حماية الفئات الأكثر ضعفاً. وقال إن دعم المنظمة القصير الأجل للدول الأعضاء بشأن الحوكمة خلال حالة الطوارئ الناجمة عن كوفيد-19 وجهودها الطويلة الأجل الرامية إلى تحقيق التغطية الصحية الشاملة ينطويان على عناصر قوية لمكافحة الفساد تضمن حصول أكثر الناس تخلفاً عن الركب على خدمات صحية جيدة، إعمالاً للحق في الصحة.

21- ودعت بياتريس إيلينا لوندونو (وزيرة الشفافية في رئاسة كولومبيا) البلدان، ولا سيما بلدان أمريكا اللاتينية، إلى تعزيز المبادرة التي تقودها كولومبيا والمعروفة باسم "القائمة جيم". ويمكن لجميع البلدان أن تنشر المعلومات المتصلة بالإدانات المتعلقة بالفساد أو العقوبات الصادرة بشأن الجرائم الضريبية والتأديبية بتحميلها على موقع شبكي واحد، مما يسمح للسلطات باستعراض المقاولين والتعرف عليهم وتحديد خلفياتهم. ودعت، فيما يتعلق بالتعاون الدولي، إلى تنفيذ آلية المتابعة المقدمة في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لمكافحة الفساد التي عقدت في الفترة من 2 إلى 4 حزيران/يونيه 2021. وينبغي أن يستخدم التعاون الدولي نهجاً قائماً على حقوق الإنسان من أجل حماية أشد الفئات ضعفاً.

22- وأشارت جيليان ديل (وحدة الاتفاقيات، منظمة الشفافية الدولية): إلى أنه ينبغي إيلاء اهتمام عاجل لمكافحة الفساد الكبير ومعالجته، وهو أفظع أشكال الفساد. وأشارت إلى التوصيات المقدمة في أوسلو في سياق اجتماع فريق الخبراء العالمي المعني بالفساد الذي يشمل كميات هائلة من الأصول الذي نظمه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في عام 2019، ودعت إلى متابعتها بفعالية. وسلطت الضوء بوجه خاص على أهمية الشفافية في مجال الملكية النافعة الفعلية، التي من شأنها أن تزيل الحواجز التي تحول دون استرداد الأصول ودون المساءلة القانونية أمام الضحايا. وينبغي أن تشمل النهُج الأخرى تجريم الفساد الكبير كأساس لتدابير الإنفاذ الخاصة؛ واشتراع قاعدة خاصة لتعويض الضحايا في قضايا الفساد الكبير؛ واستحداث هيئات فوق وطنية. وأشارت أيضاً إلى أن إنشاء إجراءات خاصة بشأن الفساد وحقوق الإنسان يمكن أن يعزز اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان لمكافحة الفساد.

23- ولخص توماس ستيلزر (الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد) المناقشة وشدد على أنه في الوقت الذي ضاعفت فيه جائحة كوفيد-19 حجم العديد من قضايا الفساد التي طال أمدها، فإن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد كانت بمثابة أداة مفيدة لمكافحة الفساد في ظل سيادة القانون. ولاحظ بتقدير الدعم القوي المقدم من جميع أصحاب المصلحة وشدد على حتمية مكافحة الفساد نظراً لتكاليفه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي لا يمكن الدفاع عنها.

24- واختتم الرئيس الاجتماع.

المرفق

قائمة المشاركين

الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان

الأرجنتين، أرمينيا، ألمانيا، إندونيسيا، أوكرانيا، بولندا، بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، الصين، غابون، فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، الكاميرون، كوبا، ليتوانيا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موريتانيا، ناميبيا، نيبال، الهند، هندوراس

دول أخرى

إثيوبيا، أفغانستان، إيران (جمهورية – الإسلامية)، البرتغال، بروني دار السلام، بنغلاديش، بوركينا فاسو، البوسنة والهرسك، تركيا، الجمهورية العربية السورية، جنوب أفريقيا، رومانيا، زامبيا، شيلي، كمبوديا، كولومبيا، المغرب، النمسا

المنظمات الحكومية الدولية

الاتحاد الأوروبي، منظمة التعاون الإسلامي

المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في دولة قطر

المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

مؤسسة آرييل الدولية، جمعية عدالة، الرابطة الكندية للقانون والحقيقة، مبادرة كارلسرون للسلام وحقوق الإنسان، صندوق الدفاع القانوني لإنصاف كوكب الأرض، منظمة التضامن في مجال حقوق الإنسان، منظمة المجتمعات الدولية، المحدودة، المجلس الدولي لحقوق الإنسان، إي في (eV)، المنظمة العالمية لرابطات التثقيف قبل الولادة، منظمة الروتاري الدولية، المجلس العام للكنيسة الميثودية الموحدة للكهنوت العالمي